التحول من النقود الورقية إلى النقود الالكترونية....لماذا؟ ولماذا الآن...؟

عبد الحميد مرغيت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة جيجل/الجزائر

تزايدت في الآونة الأخيرة الدعوات المطالبة بتعجيل التحول من نظام الدفع باستخدام النقود الورقية نحو الدفع باستخدام النقود الالكترونية أو البطاقات البنكية (Credit and debit cards)لما في ذلك من مزايا عديدة على الاقتصاد والمجتمع.ولعل أبرز الداعين لهذا التحول الاقتصادي الأمريكي الشهير "كينيث روغوف" (Kenneth Rogoff) الأستاذ بجامعة "هارفارد" و كبير الاقتصاديين سابقا بصندوق النقد الدولي ،والذي كتب عام 2014 مقالا حمل عنوان "كلف ومنافع التخلص التدريجي من النقود الورقية" [1]، حاجج فيه على أن النظام النقدي الورقي لايتلائم مع عالم اليوم الذي ازدادت فيه معدلات الجريمة و تهاوت فيه معدلات التضخم إلى المستويات الصفرية .ويساند "كينيث روغوف" في طرحه الاقتصادي "وليام بويتر" (Willem Buiter)كبير الاقتصاديين بالمجموعة المصرفية العالمية "سيتي غروب" في دراسة نشرها عام 2015 برهن فيها على أن إلغاء الدفع نقدا (الكاش) سيعزز من فاعلية السياسة النقدية للبنوك المركزية. [2] وفي نفس السياق دعا وزير الخزانة الأمريكي السابق "لاري سامرز" (larry summers) في مقال كتبه بجريدة "الواشنطن بوست"[3] في 16 فبراير 2016 لإيقاف طباعة الأوراق النقدية ذات القيمة المرتفعة أو سحبها من التداول مثل فئة الـ 100 دولار أمريكي والـ 500 يورو ،معتبرا أن هذا الإجراء سيجعل العالم أفضل، وهي الفكرة التي تدعمها دراسة (Peter Sands,et al, 2016)[4].

[1] Kenneth Rogoff, « Costs and benefits to phasing out paper currency », NBER Macroeconomics Annual Conference, April 11, 2014

[2] Willem Buiter, Ebrahim Rahbari, « High Time To Get Low: Getting Rid Of The Lower Bound On Nominal Interest Rates », Global Economics View, Citi Research Economics, 9 April 2015.

[3] Lawrence H. Summers, It's time to kill the $100 bill,Washingtonpost ,2016 February 16 . https://www.washingtonpost.com/news/wonk/wp/2016/02/16/its-time-to-kill-the-100-bill/

[4] Peter Sands,et al,(2016), « Making it Harder for the Bad Guys :The Case for Eliminating High Denomination Notes »,M-RCBG Associate Working Paper Series ,No. 52,Mossavar-Rahmani Center for Business & Government ,Weil Hall ,Harvard Kennedy School.

وبناء على ما تقدم نتساءل :ما هي أهم عيوب النظام النقدي الورقي ؟و ماهي أهم المزايا والمنافع من التحول نحو النظام النقدي الالكتروني ؟ وهل هنالك عوائق تعوق هذا التحول ؟وما هي الاتجاهات الدولية الراهنة في هذا المجال؟

1.عيوب النظام النقدي الورقي

يمكن حصر أهم عيوب النظام النقدي الورقي في عدم فاعلية السياسات النقدية في إنعاش النمو الاقتصادي ،وكذا تفشي ظواهر الجريمة والفساد و الاقتصاد الموازي في العالم .

-عدم فاعلية السياسة النقدية للبنوك المركزية

يعد استمرار النظام النقدي الورقي عائقا أمام نجاح السياسات النقدية التي تبنتها البنوك المركزية في البلدان المتقدمة في إنعاش النمو في ضوء التداعيات الوخيمة للأزمة المالية العالمية 2008-2009، ولاسيما المخاوف من حدوث كساد عالمي. فقد سارعت البلدان المتقدمة إلى توفير المزيد من تيسير الائتمان والسياسات النقدية بأسعار فائدة بلغت في انخفاضها أقصى مدى ممكن لذلك . حيث جرى تخفيض أسعار الفائدة الاسمية إلى مستويات قريبة من الصفر وأبقي عليها في ذلك المستوى المنخفض منذ ذلك الوقت(وهو ما يسمى بحد الفائدة الصفري أو the zero lower bound) .و كان الهدف من ذلك هو خفض كلفة الاقتراض و إنعاش القروض الاستهلاكية والاستثمارية بما يؤدي في نهاية المطاف لتعزيز النشاط الاقتصادي ودفع عجلة النمو الاقتصادي .

و لكن الوقائع أظهرت فشل السياسات النقدية التقليدية القائمة على خفض أسعار الفائدة في تعافي الاقتصاد ،و نظرا لكون البنوك المركزية لم تعد قادرة على خفض أسعار الفائدة إلى مستويات أدنى من الصفر ، فقد اتبعت البنوك المركزية سياسات نقدية "غير تقليدية" تعتمد على برامج مشتريات الأصول (أو ما يطلق عليه "التيسير الكمي) من قبيل شراء السندات الحكومية و الأصول الخطرة .إلا أن هذه الإجراءات غير التقليدية لم تفلح في تعافي الاقتصاد العالمي من ركوده المزمن في ظل استمرار معدلات النمو البطيء وتهاوي معدلات التضخم (انكماش الأسعار) و انخفاض الأجور و استثمار الشركات.[5] ولمواجهة هذه المخاطر قامت خمس بنوك مركزية في العالم وهي :البنك المركزي الأوروبي-الدانمرك-سويسرا-اليابان –السويد ،بتطبيق سياسة "أسعار الفائدة

[5]منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2008 أصبح الضعف المستمر للاستثمار أحد المواضيع المثيرة للقلق وهذا بعد أن سجل الاستثمار الخاص الحقيقي انخفاضا كبيرا بين نهاية عام 2007 والثلاثي الثاني لعام 2009 مقداره 25بالمائة في أمريكا و15بالمائة في منطقة اليورو .(أنظر :
Thomas Brand, Sébastien Doisy & Natacha Valla, Investissement et croissance à long terme : les complémentarités public-privé,la lettre de CEPII , N° 350 – Décembre 2014,

السلبية"[6] على الاحتياطيات الفائضة للبنوك التجارية ،أو بعبارة أخرى فرض ضريبة على هته الفوائض غير المستغلة وهذا لدفع البنوك على ضخها في الاقتصاد بدلا من الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي . ولكن اتضح لاحقا أن فرص نجاح سياسة الفائدة السلبية محدودة لمجموعة من الأسباب أهمها:

-أن هده السياسة تطبق على ودائع المصارف التجارية لدى المصرف المركزي وليس على ودائع الأسر لحفزهم على الإنفاق الاستهلاكي بدلا من الادخار بما يؤدي لإنعاش الاستثمار ومن ثم الاقتصاد.

-أنه حتى في حالة تطبيق هذه السياسة على ودائع الأسر ،فإنها لن تكون فاعلة في ظل النظام النقدي الورقي ،لأنها ستدفعهم لسحب ودائعهم من المصارف واكتنازها في منازلهم بدلا من إنفاقها. وتجدر الإشارة هنا إلى ماحصل خلال أزمة الكساد العظيم (1929)،حيث أدت أجواء عدم اليقين إلى تنامي ظاهرة اكتناز العملة مما تسبب في نقص السيولة وتفاقم مشكلة الاقتصاد . وهو مادفع بالاقتصاديين أنذالك إلى التفكير في حلول لظاهرة الاكتناز وأشهر المقترحات كان رأي الخبير الاقتصادي الأمريكي "إرفنغ فيشر" (Irving Fisher)بأن يتم فرض الضرائب على النقود الورقية من خلال إصدار "عملات ورقية مختومة " أي عملات تحمل ختما زمنيا ويفرض عليها سعر فائدة سالب يسمى غرامة تأخير في حالة عدم صرفها سريعا ،وذلك بغرض تشجيع الإنفاق وتداول النقد.[7]

- تفشي الاقتصاد الموازي و الجريمة والفساد و تمويل الإرهاب

تعد الأوراق النقدية ذات القيمة الأكبر عاملا مساعدا في تفشي الاقتصاد الموازي و انتشار أنشطة الجريمة و الفساد وتمويل الإرهاب.وهو ما دفع بوزير الخزانة الأمريكي السابق "لاري سامرز"[8] للدعوة لسحب الورقتين النقديتين من فئة الـ 100 دولار أمريكي و الـ 500 يورو من التداول، وذلك في سياق جهود مكافحة الجريمة والفساد.فهاتين الورقتين غالبا ماتكونان في طليعة المستهدفين بسبب سهولة الحمل وكبر قيمتها.وللمقارنة فإن وزن مليون دولار من فئة الـ 500 يورو يعادل 2.2 رطل (أو 1.1 كيلوغرام)، بينما يبلغ وزن مليون دولار من

[6] على سبيل المثال يبلغ معدل الفائدة السلبية -0.3 بالمائة في منطقة اليورو ،و -0.1 بالمائة في اليابان.

[7] راجع مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس 2016 ،ص.26.

[8] Lawrence H. Summers,Op.Cit.

فئة الـ 20 دولار نحو 50 رطلا (25 كيلوغرام). وهو ما دفع أوساط معينة لتسمية ورقة الـ 500 يورو بورقة "بن لادن".[9]

وكان الوزير الأمريكي قد عارض نهاية التسعينات من القرن الماضي - عند إطلاق عملة اليورو- إصدار البنك المركزي الأوروبي للورقة نقدية من فئة الـ 500 يورو، التي تعد الأكبر في العالم من حيث القيمة (تعادل ستة أضعاف ورقة 100 دولار)كونها خطوة غير مسئولة ستشجع الفساد والجريمة . فرغم أنها عملة الأوروبيين لوحدهم إلا أنها بالمقابل ستكون مشكلة العالم أجمع، والتفكير بخطوة مثل سحب هذه الورقة النقدية و وقف طباعة أوراق نقدية ذات قيمة مرتفعة سيجعل العالم أفضل.

2.مزايا النظام النقدي الالكتروني

يعتقد العديد من الاقتصاديون أن التخلص من النقود الورقية و استبدلها بالنقود الالكترونية سيقضي على مواطن الضعف التي كرسها النظام النقدي الورقي،وسيعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع لاسيما في المجالات الآتية :

-زيادة فاعلية السياسة النقدية و إنعاش النمو الاقتصادي

يرى الاقتصادي "كينيث روغوف"[10] أن إلغاء النقود الورقية من التداول واستبدالها بالنقود الالكترونية سيعمل على إقصاء "الحد الصفري" من سياسة معدلات الفائدة التي تتخبط فيها المصارف المركزية منذ الأزمة المالية العالمية.وبالتالي يساعد في تسهيل مهامها في حل مشاكل الركود و انكماش الأسعار .ففي ظل النظام النقدي الالكتروني ستتوافر البنوك المركزية على إمكانية فرض معدلات فائدة سالبة على ودائع الأسر والشركات إذا اقتضت الضرورة وهذا لحفزها على الاستهلاك و الاستثمار بدلا من الادخار ،وهو ما يعزز فاعلية السياسة النقدية وينعش النمو الاقتصادي نظرا لغياب ظاهرة اكتناز النقود.

-مكافحة الجرائم المالية و إدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي

يسهم التخلص من وسائل الدفع الورقية وتعويضها بالنقود الالكترونية في تنمية معاملات الدفع الإلكتروني باستخدام البطاقات البنكية و بالتالي القضاء على عمليات الدفع المجهولة ،فأي عملية دفع تقتضي مرورها عبر

---

[9] تشتهر ورقة الـ 500 يورو باسم ورقة "بن لادن" في إشارة إلى ندرة هذه الورقة النقدية نظرا للطلب الكبير عليها من قبل عصابات تمويل الإرهاب والجريمة المنظمة والتهرب الضريبي مما جعلها قليلة الظهور في التداول ، تماما كحال أسامة بن لادن (قبل تصفيته) الذي كان الجميع يبحث عنه ولا أحد يراه.

[10] Kenneth Rogoff,Op.Cit.

البنوك مما يضيق الخناق على مرتكبي جرائم غسيل الأموال، والتهرب الضريبي وتمويل الإرهاب.إضافة إلى تحجيم ظاهرة الاقتصاد الموازي وإدماجه في الاقتصاد الرسمي.

3.عوائق التحول نحو النقود الالكترونية

هنالك من يعارض التحول نحو النقود الالكترونية ويدافع على فكرة الإبقاء على الوضع السائد (*the status quo*) عبر الاستمرار في النظام النقدي الورقي .ولعل أهم عوائق التحول نحو النظام النقدي الالكتروني مايلي:[11]

-صعوبة إلغاء النقود الورقية من التداول في الوقت الحاضر لعدم سهولة تغيير عادات المجتمع و الأفراد فآخر الإحصائيات تشير إلى أن حوالي 85 بالمائة من معاملات الاستهلاك العالمية تتم نقدا .

-فضية خسارة الأفراد "للخصوصية" (loss of privacy)في مدفوعا تهم ،لأن كل عملية دفع الكتروني في شبكة موحدة يمكن إخضاعها للرقابة والمتابعة .

- الدفع الالكتروني قد لايناسب الكبار في السن والفئات الفقيرة التي غالبا ما تفضل التعامل نقدا و تنفر من الدفع الالكتروني لصعوبة التطبيق العملي له في الاستخدامات اليومية لهم.

-التحول نحو النقود الالكترونية ينجم عنه خسارة الحكومات والبنوك المركزية لرسوم (مداخيل)سك العملة (seigniorage)

-النقود الالكترونية تخلق مخاطر جديدة متعلقة بالأمن والتشغيل ولاسيما مخاطر القرصنة.

4.الاتجاهات الدولية في مجال التحول نحو النقود الالكترونية

وفقا لمؤشر تم بناؤه مناصفة بين بنك "city group " و " London Imperial college" فان البلدان الأكثر تقدما في مجال النقود الالكترونية هي :فلندا-سنغافورة-الولايات المتحدة الأمريكية.كما تشهد بعض البلدان التي قامت بتطبيق سياسة أسعار الفائدة السلبية مثل السويد -سويسرا -الدانمرك تقدما ملحوظا في هذا المجال .

ففي فلندا مثلا انخفضت المدفوعات نقدا في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ ، حيث قدرت الفيدرالية الفلندية للخدمات المالية بأن ربع المستهلكين فقط قاموا بتسديد مشترياتهم نقدا عام 2013.ويعتزم بنك فلندا المركزي التخلص نهائيا من المعاملات النقدية الورقية وإحلالها بالدفع الالكتروني بحلول عام 2030.

[11] Willem Buiter, Ebrahim Rahbari,Op.Cit.pp.6-7.

و في فرنسا أصبح من غير الممكن للفرنسيين -ابتداء من سبتمبر 2015 - الدفع النقدي لمشترياتهم بأكثر من 1000 يورو[12] ،حيث يتوجب عليهم استعمال البطاقة البنكية.ويطبق هذا السقف على المعاملات التي تتم بين فرد ما و صاحب مهنة (تاجر-حرفي-مقاول) أو بين صاحبي مهنة ،أما المدفوعات بين الأفراد الخواص فلا تخضع لهذا التشريع .وبالنسبة لغير المقيمين (السياح) الذين يدفعون مشترياتهم نقدا فقد انخفض السقف من 15000 يورو إلى 10000يورو.وقد ساهم هذا التسقيف في تنامي المدفوعات بالاعتماد على البطاقات البنكية التي تشكل حاليا 49.5 بالمائة من مجموع المدفوعات في فرنسا.ويتمثل غرض السلطات الفرنسية في التحول نحو الدفع الالكتروني في مكافحة تبيض الأموال ،حيث قامت وزارة الاقتصاد بإنشاء خلية مكلفة بهذا الغرض تسمى (tracfin)و على البنوك إعلام هذه الخلية بأي شخص يقوم بإجراء مدفوعات أو سحوبات تفوق 10000يورو شهريا.[13]

[12] كان هذا السقف سابقا محددا ب 3000يورو.

[13] Marie Pellefigue, paiement en liquide :les règles changent, le Monde, 31/08/2015.